انتباه

زمن أواخر الستينيات وما بعدها من سنوات السبعينيات، وحتى بعض سنوات العقد الثمانيني من القرن المنصرم، تسابقت المؤسستان الاعلاميتان، اللتان يمكن ان ننسبهما آنذاك الى المدرستين الاشتراكية والرأسمالية، تسابقتا الى حيازة استقطاب اكبر عدد ممكن من المتلقين، فكنا نقرأ ونسمع ونشاهد خطابين اعلاميين مفترقين في التوجه والالية، ففي مجال الصورة اجتهدت كلتا المدرستين في توفير عنصر الجذب والمتعة، كل منهما على طريقتها الخاصة، فمن صناعة الفلم سواء الكرتوني او الروائي الموجه الى الكبار مثلا كنا نستقبل القيم الاخلاقية التي تؤكد جمال الصدق والتكافل الاجتماعي واهمية العمل والحب والخير والسلام والتفاؤل بالمستقبل وغيرها من القيم الانسانية السامية التي كانت تبثها المؤسسة الاعلامية الاشتراكية، فيما كنا نستقبل قيما اخلاقية مغايرة من مثل العنف والكراهية وجدوى الوقيعة والغدر والانانية وتجميل قبح الجريمة وغيرها من الرذائل التي كانت تبثها ولم تزل المؤسسة الاعلامية الرأسمالية، وبعد الانزياح الحاصل في ميزان القوى الدولي لصالح القطب الرأسمالي، سادت القيم المنحرفة، وامسى الخطاب الاعلامي المؤكد للقيم الانسانية منحسرا شبه مشلول.

■ المحرر

مواطنون من محافظة ديالى يتذمرون لآرتفاع أجور النقل الخاص

ديالى / علي جابر

تحرص دول العالم كافة على توفير خطوط نقل بسيطة وزهيدة تساعد الموظفين على التنقل الى أماكن عملهم والتي عادةً ما تكون بعيدة عن مناطق سكنهم ويتأتى ذلك من بعد نظر تلك البلدان والذي ينعكس إيجاباً على اقتصادياتها.

لكن أجور النقل الخاص بين محافظة ديالى وبغداد قفزت بعيداً تحت ذرائع غلاء الوقود تارة وتارة خطورة الطرق فبات الحال معظلة أمام الكثيرين.

المواطن (علي حسب الله) من قضاء المقداديه يعمل معلم قال أصبح السفر عائقاً يحول بين الناس وبين أتمام أعمالهم فبعد أن كانت الأجرة من بغداد الى المقدادية (٥،٠٠٠) خمسة ألاف دينار أصبحت الآن (١٠،٠٠٠) عشرة ألاف دينار في السيارة ذات (التبريد) و (٨،٠٠٠) ثمانية ألاف دينار في السيارة العادية (الكيا) ولو أضطر من لديه ثلاثة أولاد مع زوجته للسفر الى بغداد والعودة الى المقدادية لأحتاج الى (١٠٠،٠٠٠) مائة ألف دينار أجور النقل فقط وهذا يحتاج الى مراجعة من وزارة النقل والمواصلات وتحديدها بشكل يتناسب مع دخل الأفراد.

وتحدثت المواطنه (أم ماجد) (٦٠ سنة) عن معاناتها في السفر حيث قالت جئت بزوجي المريض من بعقوبه الى بغداد لغرض العلاج وكانت أجور النقل ربما تفوق أجور الأطباء في بغداد فليس من المعقول أن مسافة (٥٠ كم) تكون أجرتها (٨،٠٠٠) ثمانية ألاف دينار للفرد الواحد في حيث أن هناك مناطق في بغداد تقترب من هذه المسافه لا تزيد الأجره فيها عن (٢٠٠) ألفي دينار والكثير يضطرون الى الذهاب الى بغداد لقلة الأطباء الاختصاصيين في الحافظة.

وأبدى المواطن (عامر عاصي) (كاسب) يسكن مدينة بعقوبة آسفة للارتفاع المفاجئ لأجور النقل الخاص دون سابق أنذار وقال في فترة تردي الاوضاع الامنية كان السائقون يتحججون بصعوبة الوصول الى بغداد الا عن طريق المجازفة ومره يقولون انهم يشترون الوقود من السوق السوداء لكن الآن تغير الحال فلماذ لا يتم اعادة النظر بالأسعار التي تحرق جيوب الجميع حيث كانت في السابق توجد (اجور) توضع في (مرآبات) السيارات ويعاقب من يتجاوزها ويوجد من يدقق في الاجور التي تؤخذ من الراكبين لكن الان اصبحت الاسعار كيفيه فاين هي الرقابة وبيّ (أسماعيل صلاح) (موظف) في وزارة النقل ان الاجور التي يتم وضعها وتحدد من هيئاة النقل الموجودة في كل قضاء لا يجوز تجاوزها من قبل السائقين وهناك نسبة من الاجور تعطى الى مستأجري المرأبات وربما تكون هناك اجور كيفية تفرض من قبل بعض السائقين حيث يجوز للمواطن ان يتقدم بشكواه الى هيأة النقل الموجودة في القضاء والتي يوجد ممثل عنها في كل مرآب للسيارات وان هذه الأجور تم وضعها وفقا للحالة المعيشية واسعار الوقود في كل محافظه.

وصلتنا اجاباتكم

الى / جريدة المدى
م / خبر

نشرت جريدتكم الغراء في عددها المرقم(١٨٢٧) في ٢٠١٠/٦/٢١ وفي الصفحة الثامنة مادة صحفية تحت عنوان(فلاحون من نينوى) يشكو فيها الفلاحون من تأخر استلام محاصيلهم الزراعية من الحبوب، وقدر تعلق الامر بشركتنا نود اعلامكم مايلي:لم تردنا اي شكوى من الفلاحين للفرع او لمقر الشركة بصدد تاخير الاستلام خصوصا ان الكميات المستلمة لغاية٢٠١٠/٦/٢٦ كانت(٩١٨٠٨) من مادة الحنطة و(١٦٩٥٢٣) من مادة الشعير. ان عملية الاستلام تتم وفق ضوابط تم اعدادها بالتعاون مع وزارة الزراعة حيث يتم تزويد شركتنا وفروعها في جميع المحافظات بقوائم اصلية ومصدق عليها من قبل وزارة الزراعة ودوائرها المختصة في كل محافظة تضم اسماء المزارعين والفلاحين والمساحات المزروعة من قبل كل فلاح اضافة الى تحديد اصناف الحبوب المزروعة والجهات التي قامت بتجهيز البذور كذلك يتم تدقيق اسماء المسوقين على ضوء القوائم الواردة من وزارة الزراعة.

لاتوجد اي مفاضلة في عملية الاستلام بين المناطق ويتم الاستلام بشكل منظم وفق التعليمات الموضوعة وبالتعاون مع مديريات وشعب الزراعة الموجودة في المناطق وفي سبيل عدم تكرار ورود اسماء الفلاحين في قوائم المناطق الاخرى.

تفضلكم بالاطلاع ونشر الرد في صحيفتكم من باب حق الرد وبغية اطلاع الاخوة فلاحي نينوى خاصة والرأي العام عموما، على الالية الصحيحة لعملية استلام الحبوب وسعي الشركة الجاد في عدم تأخير الفلاحين او المفاضلة بين منطقة واخرى اثناء هذه العملية.

حسن اسماعيل ابراهيم
المدير العام وكالة

الى / جريدة المدى
م / خبر صحفي

نهديكم اطيب التحيات..

نشرت جريدتكم الغراء بعددها المرقم(١٨٢٢) في ٢٠١٠/٦/١٥ موضوعا تحت عنوان(الى/ دائرة الجوازات والسفر) نود ان نبين بأنه ليس هناك توقف في عمل منظومة إصدار الجوازات. راجين نشره في جريدتكم الغراء خدمة للصالح العام... مع التقدير.

اللواء الحقوقي ياسين طاهر الياسري/ مدير الجنسية العام

تقرير

الأسواق المركزية: تدعم حاجة المواطنين وتحد من ارتفاع الاسعار

■ أعلنت وزارة التجارة في خطوة أيجابية الى دعم الأسواق المركزية في مختلف محافظات العراق هذه الخطوة التي عدها الكثير من المواطنين عوناً لذوي الدخول المحدودة والفقراء من عامة الناس مطالب قسم من المواطنين بضرورة تشديد المراقبة على عمل هذه الأسواق لحسن سير عملها دون تلكؤ او أطفاء.

وأشار المواطن طالب خلف الجبوري "٥٠سنة" الى تفاؤله بعودة الأسواق المركزية التي تشكل ملاذاً للعوائل الفقيرة وبين أن أرتفاع أسعار المواد الغذائية يحول دون شرائها سيجعل المواطنين يتوافدون على هذه الأسواق التي تعد خطة ناجحة وأن دعمها من قبل وزارة التجارة هو الذي سيعطيها النجاح ويؤدي الى استقرار أسعار المواد الغذائية بالسوق ...

وقال المواطن عوف عبد الرحمن "٤٥سنة" في محافظة ديالى ان نظام الأسواق المركزية موجود في الكثير من دول العالم ولاسيما الدول العربية حيث ساعدت هذه الأسواق على الاستقرار الاقتصادي في هذه الدول وتحقيق الأمر هنا الى تفعيل الدور الرقابي لعمل هذه الاسواق وعدم تسرب موادها الى الأسواق السوداء او حصول خروقات فيها قد تؤدي الى فشل هذه التجربة الجيدة فيما أبدت المواطنة نوال حسب الله "معلمة" تفاؤلها حيال الامل بعودة هذه الأسواق والتي تبين ان الدولة على أهتمام بالطبقة الفقيرة من الناس وانها سائرة في طريق تنظيم الحياة العامة لهم كما ان الكثير من المواطنين هم عاطلون عن العمل او دخولهم بسيطة ولا يستطيعون تحمل اعباء الحياة وهذه الأسواق خير عون لهم امام الازمات واشار المواطن سعد صالح راضي "٥٠سنة" الى ان هذه الخطوة الهادفة لها أثر في دعم وتأهيل الأسواق المركزية وهي تلاقي استحسان العوائل العراقية ومن الممكن لوزارة التجارة ان تعتمد على الموظفين من المواطنين "على شكل عقود" وليس كما كان في زمن النظام السابق من موظفي الدوله فقط وهذه الخطوة من شأنها ان تساهم في تراجع أسعار السوق وحل المشاكل الناجمة عن التضارب في الاسعار والذي يستغله الكثير من التجار وبالتالي انعاش السوق العراقي. وأشار المواطن عاشور جبر "موظف" الى ان البيع في الاسواق المركزية سيحقق ايرادات جيدة الى وزارة التجارة بسبب "كثرة الطلب" وهذا يوجب زيادة في المعروض من المواد الغذائية والملابس والاحتياجات اللازمة للعوائل العراقية ويمكن الوزارة التجارة ان تتعاقد مع شركات خارجية لزيادة المعروض والقضاء على البيع الكيفي في السوق .

جمهورية العراق / محافظة المثنى
الإدارة العامة المحلية
الشؤون القانونية
العدد:٦١١٢
التاريخ: ٢٠١٠/٨/٣

AL-MUTHANNA GOVRNEATE
THE LOCAL AND GERATION
LEGAL AFFAIRS
DEPO/
No:
DATE:

إعادة إعلان للمرة الثانية
م/مناقصة رقم (1)

تعلن محافظة المثنى/ قسم الشؤون القانونية عن إجراء مناقصة سرية لنقل حصة المحافظة من الاسمنت من المعامل التابعة للشركة العامة للاسمنت الجنوبية (معمل اسمنت المثنى) إلى الوكلاء في مركز المحافظة والاقضية والنواحي التابعة لها فعلى الشركات والمقاولين من ذوي الخبرة والاختصاص الراغبين بالاشتراك في المناقصة مراجعة الوحدة الحسابية في مبنى المحافظة لغرض شراء الكشف غير المسعر لقاء مبلغ قدره (١٠٠٠٠٠) مئة ألف دينار عراقي غير قابل للرد وتقديم عطاءاتهم في ظرف مغلق ومختوم الى سكرتير لجنة فتح العطاءات في المحافظة خلال (٢٠) يوما اعتبارا من اليوم التالي لنشر الاعلان في آخر صحيفة من الصحف الثلاث (جريدة الصباح، جريدة الدستور، جريدة المدى) علما ان آخر موعد لقبول العطاءات الساعة الثانية عشرة ظهرا ولا يجوز قبول أي عطاء بعد هذا الموعد. علما ان اللجنة غير ملزمة بقبول أوطأ العطاءات وسوف ترفض العطاءات غير المستوفية للشروط المطلوبة في الإعلان وتطبيق الشروط العامة للمناقصات وتعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم ١ لسنة ٢٠٠٨ والتعليمات الأخرى النافذة.

إبراهيم سلمان الميالي
محافظة المثنى

الشروط:

١. تقديم تأمينات قانونية قدرها خمسة وعشرون مليون دينار عراقي على شكل صك مصدق.
٢. براءة ذمة من هيئة الضرائب نافذة للشركة إذا كان مقدم العطاء شركة وللمقاول إذا كان مقدم العطاء مقاول.
٣. مدة العقد ستة اشهر من تاريخ المباشرة عدا أيام الجمع والعطل الرسمية.
٤. لا يجوز تغيير سعر النقل خلال مدة العقد مهما كانت الظروف.
٥. يقدم العطاء في ظرف مغلق ومختوم وعليه اسم ورقم المشروع وموقع من قبل مقدم العطاء أو وكيله القانوني على ان ترفق الوكالة.
٦. أن تكون الاسعار المقدمة رقما وكتابة بالدينار العراقي وخالية من الحك والشطب وبعكسه يهمل العطاء.
٧. لا تقبل أي تحفظات تذكر على أي عطاء من الشركات والمقاولين والناقلين.
٨. أن تكون الامانات وكافة المستمسكات باسم مقدم العطاء وتوقيعه (وخاصة الكشف المسعر).
٩. على من يرسو عليه العطاء ان يجلب وثيقة تأمين على المشروع.
١٠. يقدم المقاول أو الناقل قائمة مفصلة بالأعمال المماثلة التي قام بتنفيذها سابقا والتي تنفذ حاليا والجهة التي قام أو يقوم بالعمل لحسابها.
١١. تقديم هوية اتحاد الناقلين وهوية صادرة من وزارة التجارة وتعطى افضلية لمن لديه شهادة تاسيس وإجازة ممارسة المهنة للشركات والمكاتب المجازة رسميا.
١٢. مبلغ مستندات المناقصة غير قابل للرد.
١٣. أن يكون لدى مقدم العطاء سيارات حمل لوري (بما لا يقل عن اربعة سيارات حمولة الواحدة منها لا تقل عن ثلاثين طن) مسجلة باسمه لدى مديرية المرور وعليه ابراز المستمسكات الرسمية التي يؤيد ذلك مثل سنوية السيارة.
١٤. أن تكون مهمة المتعهد(النقل فقط) ولا يجوز له التدخل في عملية البيع والتجهيز.
١٥. يحدد العطاء على اساس سعر نقل الطن الواحد من المعمل المجهز الى مقر الوكلاء في مركز المحافظة والاقضية والنواحي التابعة لها وبنوعيه (الفل والمكيس).
١٦. على الناقل تسليم الكمية كاملة الى الوكيل بموجب وصل استلام وبحضور شهود يوقعون عليه وترسل نسخة منه الى اللجنة المركزية لتوزيع الاسمنت في المحافظة.
١٧. على متعهد النقل استدعاء الوكيل معه في عملية التجهيز ومرافقته لحين تسليم الحصة الى مخزن الوكيل وتفريغها ولا يجوز لهما الاتفاق على نقل الاسمنت خارج حدود المحافظة.
١٨. تكون لجنة التوزيع المركزية مسؤولة عن عملية تنفيذ العقد والاعلان وتوزيع الاسمنت.
١٩. تحدد الغرامة التاخيرية حسب المعادلة التالية عن كل يوم تاخير (مبلغ المقاولة / مدة العقد X ١٠٪).
٢٠. موعد الاستفسارات عن المشروع قبل نهاية المناقصة بسبعة أيام فقط في الدائرة المستفيدة.
٢١. يتحمل من ترسو عليه المناقصة أجور النشر والاعلان.
٢٢. تهمل العطاءات غير المستوفية للشروط أعلاه.

جمهورية العراق / محافظة المثنى
الإدارة العامة المحلية
الشؤون القانونية
العدد:٦١١٣
التاريخ: ٢٠١٠/٨/٣

AL-MUTHANNA GOVRNEATE
THE LOCAL AND GERATION
LEGAL AFFAIRS
DEPO/
No:
DATE:

إعادة إعلان للمرة الثانية
م/مناقصة رقم (2)

تعلن محافظة المثنى/ قسم الشؤون القانونية عن إجراء مناقصة سرية لنقل حصة المحافظة من الاسمنت من المعامل التابعة للشركة العامة للاسمنت الجنوبية (معمل اسمنت السماوة) إلى الوكلاء في مركز المحافظة والاقضية والنواحي التابعة لها فعلى الشركات والمقاولين من ذوي الخبرة والاختصاص الراغبين بالاشتراك في المناقصة مراجعة الوحدة الحسابية في مبنى المحافظة لغرض شراء الكشف غير المسعر لقاء مبلغ قدره (١٠٠٠٠٠) مئة ألف دينار عراقي غير قابل للرد وتقديم عطاءاتهم في ظرف مغلق ومختوم الى سكرتير لجنة فتح العطاءات في المحافظة خلال (٢٠) يوما اعتبارا من اليوم التالي لنشر الاعلان في آخر صحيفة من الصحف الثلاث (جريدة الصباح، جريدة الدستور، جريدة المدى) علما ان آخر موعد لقبول العطاءات الساعة الثانية عشرة ظهرا ولا يجوز قبول أي عطاء بعد هذا الموعد. علما ان اللجنة غير ملزمة بقبول أوطأ العطاءات وسوف ترفض العطاءات غير المستوفية للشروط المطلوبة في الإعلان وتطبيق الشروط العامة للمناقصات وتعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم ١ لسنة ٢٠٠٨ والتعليمات الأخرى النافذة.

إبراهيم سلمان الميالي
محافظة المثنى

الشروط:

١. تقديم تأمينات قانونية قدرها خمسة وعشرون مليون دينار عراقي على شكل صك مصدق.
٢. براءة ذمة من هيئة الضرائب نافذة للشركة إذا كان مقدم العطاء شركة وللمقاول إذا كان مقدم العطاء مقاول.
٣. مدة العقد ستة اشهر من تاريخ المباشرة عدا أيام الجمع والعطل الرسمية.
٤. لا يجوز تغيير سعر النقل خلال مدة العقد مهما كانت الظروف.
٥. يقدم العطاء في ظرف مغلق ومختوم وعليه اسم ورقم المشروع وموقع من قبل مقدم العطاء أو وكيله القانوني على ان ترفق الوكالة.
٦. أن تكون الاسعار المقدمة رقما وكتابة بالدينار العراقي وخالية من الحك والشطب وبعكسه يهمل العطاء.
٧. لا تقبل أي تحفظات تذكر على أي عطاء من الشركات والمقاولين والناقلين.
٨. أن تكون الامانات وكافة المستمسكات باسم مقدم العطاء وتوقيعه (وخاصة الكشف المسعر).
٩. على من يرسو عليه العطاء ان يجلب وثيقة تأمين على المشروع.
١٠. يقدم المقاول أو الناقل قائمة مفصلة بالأعمال المماثلة التي قام بتنفيذها سابقا والتي تنفذ حاليا والجهة التي قام أو يقوم بالعمل لحسابها.
١١. تقديم هوية اتحاد الناقلين وهوية صادرة من وزارة التجارة وتعطى افضلية لمن لديه شهادة تاسيس وإجازة ممارسة المهنة للشركات والمكاتب المجازة رسميا.
١٢. مبلغ مستندات المناقصة غير قابل للرد.
١٣. أن يكون لدى مقدم العطاء سيارات حمل لوري (بما لا يقل عن اربعة سيارات حمولة الواحدة منها لا تقل عن ثلاثين طن) مسجلة باسمه لدى مديرية المرور وعليه ابراز المستمسكات الرسمية التي يؤيد ذلك مثل سنوية السيارة.
١٤. أن تكون مهمة المتعهد(النقل فقط) ولا يجوز له التدخل في عملية البيع والتجهيز.
١٥. يحدد العطاء على اساس سعر نقل الطن الواحد من المعمل المجهز الى مقر الوكلاء في مركز المحافظة والاقضية والنواحي التابعة لها وبنوعيه (الفل والمكيس).
١٦. على الناقل تسليم الكمية كاملة الى الوكيل بموجب وصل استلام وبحضور شهود يوقعون عليه وترسل نسخة منه الى اللجنة المركزية لتوزيع الاسمنت في المحافظة.
١٧. على متعهد النقل استدعاء الوكيل معه في عملية التجهيز ومرافقته لحين تسليم الحصة الى مخزن الوكيل وتفريغها ولا يجوز لهما الاتفاق على نقل الاسمنت خارج حدود المحافظة.
١٨. تكون لجنة التوزيع المركزية مسؤولة عن عملية تنفيذ العقد والاعلان وتوزيع الاسمنت.
١٩. تحدد الغرامة التاخيرية حسب المعادلة التالية عن كل يوم تاخير (مبلغ المقاولة / مدة العقد X ١٠٪).
٢٠. موعد الاستفسارات عن المشروع قبل نهاية المناقصة بسبعة أيام فقط في الدائرة المستفيدة.
٢١. يتحمل من ترسو عليه المناقصة أجور النشر والاعلان.
٢٢. تهمل العطاءات غير المستوفية للشروط أعلاه.